حرب الإبادة عشية عامها: لا تغيير بالواقع الاستراتيجي

انطوان شلحت

مع اقتراب حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة من إغلاق عامها، أمكن العثور على كمّ من المقالات الإسرائيلية الإجمالية لمّا آلت إليه حتى اللحظة، وليس من المبالغة القول إن ما تتسم به غالبيتها حالة من شبه إجماع على أمرين: أن الحرب لم تحقّق أيّاً من نتائجها التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية لها، وأن نتائجها الحكومة ورئيسها تتنياهو بأي مآل مغاير ليس أكثر من مجرّد كذب أو لفّ ودوران.

وحالة شبه الإجماع التي نصادفها لا تقتصر على أطياف المعارضة الإسرائيلية، وينبغي التنويه بأنها معارضة للحكومة الإسرائيلية الحالية، وليس للحرب بشكل مطلق، بل تتعدّاها إلى عدد آخذ بالازدياد من المحللين الداومين على الكتابة في صحيفة «يسرائيل هيوم» المؤيدة لنتنياهو واليمين الإسرائيلي الجديد. ومنهم مثلاً المستشرق إيال زيسر الذي كتب قبل أيام: «إننا نقف في مواجهة واقع مغاير، وفي مقابل عدو آخر، وربما جيش إسرائيلي مختلف، ومع قيادة غير قادرة على حسم وإنهاء الحرب المستمرّة، والتي تعدّ الأكثر فشلاً من بين حروب إسرائيل كافة» (استخدم عبارة الأقل نجاحاً للتموية). وفي الصحيفة نفسها، لمّح رئيس جامعة تل أبيب، البروفيسور أرييئل بورات، الذي شغل منصب عميد كلية الحقوق، إلى أنه في حال صدقت التسريبات عن وجود قناعة لدى رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية: هيئة الأركان العامة للجيش، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، وجهاز الموساد، فحواها أن نتنياهو يتخذ قراراتٍ خاطئة من شأنها أن تلحق أضراراً فادحة بأمن إسرائيل القومي وحياة سكّانها، فلا يجوز لهم بأي حال التزام الصمت، ومن واجبهم إسماع صوتهم، باعتبار ذلك نوعاً من الضغط على المؤسّسة السياسية لوقف الحرب. وهي دعوة أسمعت في الماضي مرّات عديدة في مقابل المؤسّسة الأمنيّة، في سياق تواتر الكلام عن إخفاقات الحرب وواجبات هذه المؤسّسة على المستوى القومي.

نتوقف هنا، وفي مقالات لاحقة، عند أبرز تلك المقالات الإجمالية، والتي تعكس الجدل الإسرائيلي الداخلي بشأن الحرب المستمرّة على غزة.

من البديهي أن تشمل تلك المقالات وضع الحرب في الميزان. وفي هذا الإطار، يجري التطرّق إلى عدة نتائج أمست واضحة، في مقدمها نتيجتان: الأولى، وبحسب الوزير الإسرائيلي السابق حاييم رامون، لا تجرؤ المؤسّستان السياسية والعسكرية على الجهر بها، أنه بعد 11 شهراً على الحرب، لم تحقّق إسرائيل هدفاً واحداً. فعلى الرغم من أن الاعتقاد السائد في إسرائيل أن الحرب وجهت ضربة قويّة إلى حركة حماس، إلا أنها لم تدمّر سلطتها المدنية، ولم تقضِ على قدراتها العسكرية، ولم تفلح في إطلاق كل المخطوفين الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، ولم تستعد الأمن في المنطقة الجنوبيّة. ووفقاً لما يؤكّده المقدم عميت يفور، المسؤول السابق عن الحلية الفلسطينية في شعبة التخطيط التابعة لهيئة الأركان العامة الإسرائيلية، بخلاف الضربة العسكرية القاسية التي تعرّضت لها «حماس» لم يتغير أيّ تفصيل في الواقع الاستراتيجي، مهما يكن ضئيلاً. وبرأيه، ربما فقدت الحركة بصورة آنيّة القدرة على تنفيذ عملية جديدة تشبه عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، ولكن دوافعها وظروفها لم تتغيّر حقّاً.

النتيجة الثانية مرتبطة بتداعيات الحرب في أوساط المجتمع الدولي، فمع أن ردّة فعل المجتمع الدولي ما زالت مخيبّة للأمل، إلا أن محللين إسرائيليين كثيرين يرون أن هناك تحوّلاً ذا أبعاد مهمّة انطوت عليه هذه الحرب، وهو تزامن الحملة على إسرائيل في الحلبتين الدبلوماسية والقانونية مع سير العمليات القتالية، في حين أن «تسلسل الأمور» في السابق كان على النحو التالي: أولاً، يُدار القتال في ساحة المعركة، ثم في الساحتين الدبلوماسية والقانونية، في انتظار الجولة القتالية التالية.

وفي ضوء ذلك، وجدت إسرائيل نفسها في خضم حملة متزامنة عليها منذ بدء الحرب، ما يشي بأنها، في معظم القراءات الإسرائيلية، تواجه حرباً متعدّدة الأبعاد.

ما أتعسنا... تركنا غزّة وحيدة

علي انوزلا

بعيداً عن الشعارات والكلمات الجوفاء والبيانات المنددة والشاجبة والمستنكرة والغاضبة، والمسيرات الشعبية والمهرجانات الخطابية والوقفات الاحتجاجية والإضرابات التضامنية، ثمّة حقيقة ساطعة، أننا جميعاً، بلا استثناء، شعوباً وحكومات وهيئات مدنية وأشخاصاً عاديين، تركنا غزّة وحيدة تواجه أحقر جيش مدعوم من أقوى الدول. بعد 27 يوماً، بالتمام من يوم الناس هذا، سيكون قد مرّ عام على حرب الإبادة الجماعية التي ينشّها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزّة وفي الضفة الغربية. ولا يبدو أنّ هذه الحرب الإجرامية ستتوقف، لأنّ الصهاينة يريدونها حرباً فاصلة في تاريخهم الاحتلالي الاستيطاني التطهيري، وكلما طال أمد الحرب ازداد بطش الصهاينة وعنفهم وحقدهم وإجرامهم وغطرستهم وساديّتهم وجنونهم الذي تجاوز كل الحدود، وحطم كل الأرقام القياسية في عدم احترام الحدّ الأدنى من الأخلاق البشرية والقيم الإنسانية، وانتهك كل القوانين والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية والإنسانية. عام ونحن نشاهد يومياً عشرات الأبرياء يُقصفون ويُحرقون ومواطنين عاديين مثلنا، وتنهال عليهم نيران أقوى وأحدث الأسلحة وأشدّها فتكاً بالبشر والحجر، ونحن نتفرّج صامتين، وحتى عندما نحتجّ نعود في المساء إلى بيوتنا ونطفئ التلفاز حتى لا نرى مزيداً من الصور التي تفجعنا وتؤلمنا لنعود إلى روتيننا اليومي، ندفن وجوهنا في كؤوس بؤسنا، ونشغل وقتنا بما يُنسينا خيبتنا وعجزنا وخوفنا.

صمتنا، بل تخاذلنا وجبننا، هو الذي يجعل الاحتلال ومليشيات جيشه وعصاباته مستوطنيه يستقوون على أهل غزّة المشرّدين وعلى سكّان الضفة الغربية العزّل، يستبيحون دمهم وأرضهم وعرضهم، ويهدمون بيوتهم ويحرقون خيامهم ويجوّعون أطفالهم ونساءهم ويعدمون مرضاهم ويعذّبون ويغتصبون أسراهم وينبشون قبور شهدائهم. ورغم كل هذه الفظاعة، نظل نحن في أضعف حالات الإيمان، صامتين خائفين منتظرين، وفي أسوأ الحالات غير مكترثين أو يائسين محبطين، وبعضنا من الشامتين والمبرّرين لمفعول العصر الحالي جرائمه وطغيانه وعربدته وساديّته. مؤلم هذا الزمن الرديء الذي نعيش فيه، فما أتعسنا حين تستغيث بنا غزّة فلا تجدنا، وقد تركناها عاماً كاملاً، وهي تواجه واحداً من أبشع أنواع الاستعمار في التاريخ وأحقرها وأسوئها، ابتلى الله به الفلسطينيين، ينفّذه حثالة من البشر لا أخلاق ولا قيم لهم، بملأ صدورهم الغلّ والكراهية والحقد والثأر، تحركهم عقيدة دينية عنصرية فاشية، تصوّرهم فوق كل البشر، وتضعهم فوقَ كل القوانين والعهود والأعراف، وتبيح لهم سفك الدماء وقتل الأبرياء وتشريد الناس من بيوتهم وقصفها فوق رؤوسهم وإحراقهم داخلها وهم نيام، واعتقالهم وتعذيبهم والتنكيل بهم واغتصابهم، والاستيلاء على أراضيهم واحتلال بيوتهم وسرقة ممتلكاتهم وتهجيرهم من أرض أجدادهم وطردهم من وطنهم وتجريدهم من جنسيتهم ومن إنسانيّتهم ووصفهم بالوحوش والحشرات والإرهابيين والخنازير، وهلم جراً من تعابير لم تُستعمل حتى في حروب الصعب المظلمة من تاريخ الحروب البشرية. أو تواجه غزّة في هذه الحرب الظالمة دويلة إسرائيل وحدها، فهذه انهزم عسكرها ومستوطنوها في السابع من أكتوبر (2023)، وإنما تواجه المشروع الصهيوني الكبير المدعوم مادياً وعسكرياً وسياسياً وإعلامياً واقتصادياً من قوى إمبريالية عظمى، في مقدمتها الولايات المتّحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا وإيطاليا وأستراليا وكندا ودول أخرى لا تعدّ، لكن الأنكى أنه مبارك من أنظمة استبدادية ورجعية عربية، ترى فيه خشبة نجاتها من غضب شعوبها يوم تثور في وجهها.

> أين ذهبت النخوة والمروءة العربيتان؟ كيف صمتنا عاماً على كل هذه المظالم الإنسانية التي تحصل ضد شعب أعزل؟

ما يحدُث في فلسطين المحتلة على أرض غزّة وفي الضفة الغربية، منذ "7 أكتوبر"، أصبح، بحقّ، شاهداً على أكبر كارثة إنسانية في عصرنا الحديث، فخلال عام قُتل أكثر من 41 ألف فلسطيني، وجُرح أكثر من مائة ألف، وأغلب هؤلاء من الأطفال والنساء، من دون احتساب المفقودين في سجون الاحتلال أو تحت الدمار، وهو ما يمثل أكثر من 5% من سكّان غزّة، وهذا رقم قياسي لم يسجل حتى في الحرب العالمية الثانية! وكل ما تثيره فينا هذه الأرقام، رغم فداحتها، مشاعر التعاطف الإنساني، لمن بقيت في ضميره قيمة لهذه المشاعر.

منذ عام ونحن نرى المشاهد نفسها ونتابع القصص نفسها لماسي أطفال ونساء، بل شعب بكامله عالق بين النار والدمار، يهربون من القصف الذي يلاحقهم في ملاجئهم، يهجّرون من قوى إمبريالية عظمى، في مقدمتها الولايات المتّحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا وإيطاليا وأستراليا وكندا ودول أخرى لا تعدّ، لكن الأنكى أنه مبارك من أنظمة استبدادية ورجعية عربية، ترى فيه خشبة نجاتها من غضب شعوبها يوم تثور في وجهها.

ما يحدُث في فلسطين المحتلة على أرض غزّة وفي الضفة الغربية، منذ "7 أكتوبر"، أصبح، بحقّ، شاهداً على أكبر كارثة إنسانية في عصرنا الحديث، فخلال عام قُتل أكثر من 41 ألف فلسطيني، وجُرح أكثر من مائة ألف، وأغلب هؤلاء من الأطفال والنساء، من دون احتساب المفقودين في سجون الاحتلال أو تحت الدمار، وهو ما يمثل أكثر من 5% من سكّان غزّة، وهذا رقم قياسي لم يسجل حتى في الحرب العالمية الثانية! وكل ما تثيره فينا هذه الأرقام، رغم فداحتها، مشاعر التعاطف الإنساني، لمن بقيت في ضميره قيمة لهذه المشاعر.

منذ عام ونحن نرى المشاهد نفسها ونتابع القصص نفسها لماسي أطفال ونساء، بل شعب بكامله عالق بين النار والدمار، يهربون من القصف الذي يلاحقهم في ملاجئهم، يهجّرون من مزّات ومزّات، وهم يعانون من النقص الحاد في الغذاء وفي مياه الشرب، بدون أدوية أو خدمات صحّية، تتكرّر الفظائع مرة تلو الأخرى، المدرسة نفسها تُقصف مرّات عديدة، والمستشفى نفسه يُقصف ويقتحم أكثر من مرّة، وكل يوم أطفال ونساء ورجال عزّل يُستشهدون ويُعتقلون ويُهجّرون، وعائلات تُباد بكاملها، وأماكن تُمحى عن وجه الأرض. والكل يلتزم الصمت.

أين ذهبت النخوة والمروءة العربيتان؟ كيف صمتنا عاماً على كل هذه المظالم الإنسانية التي تحصل ضد شعب أعزل؟ لماذا لا تمثلّ شوارع العواصم العربية وميادينها بالمتظاهرين والمحتجّين حتى تتحرّك الأنظمة أو تهتزّ عروشها تحتها؟ كيف ننام ونستيقظ كل صباح نقرأ عدد الشهداء كما نُطالع نشرة أحوال الطقس، ونمضي إلى حال سبيلنا؟ يا ويلنا ما أتعسنا، خذلنا غزّة وأهلها وآيتامها وثكلاها وأراملها وجرحاها وأسراها وشهداءها، تركناهم جميعاً يبتلَون وحيدين ويقاتلون وحيدين يحزنون وحيدين ويستشهدون وحيدين، وكلما كبرت آلامهم وتعاظمت مأساتهم كبر تخاذلنا وانكشف عجزنا وجبننا. وعلى حد قول الشاعر المتمرّد مظفر النوّاب: ما أوسخنا ونكابر/ ولا أستثني أحداً.

(كاتب وإعلامي مغربي)

صدمة أرقام الانتخابات الجزائرية

خليل بن الدين

تذكّر نتائج الانتخابات الرئاسية التي أعلنتها السلطة المستقلة للانتخابات الرئاسية في الجزائر بالمثل الجزائري «شكروا إبراهيم وقالوا عليه حرّاث، حرث الجبانة»... هذا حال السلطة المكلفة بتنظيم الانتخابات في الجزائر. فالأرقام التي أعلنتها، بدءاً بتضخيم نسبة المشاركة، وانتهاء إلى إعلان النتائج، لم تَرُقْ إلى قبول جميع المترشحين، وأولهم الفائز، الرئيس عبد المجيد تبّون، إذ يبدو أنه ومحيطه رفضوا سمّاً في عسل النتائج، ولم يتقبلوا أرقام جمهوريات الموز، ففي موقف غير مسبوق، أعلن المترشحون الثلاثة، عبد المجيد تبّون (الفائز بنسبة حوالي 95%) وعبد العالي حساني شريف ويوسف أوشيش، في بيان مشترك لهم، رفضهم النتائج التي أعلنها رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، محمد شرفي، والسبب في رأيهم «ضبابية وتناقض وغموض وتضارب في الأرقام»، ذلك أن قراءة متأنية في لغة الأرقام تجعل مصداقيتها مثار شك وريبة.

الصدمة الأبرز هي نسبة العزوف وعدم قدرة الأحزاب والمنظّمات على حشد الناس إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع، لم تنفع وعود المترشحين، ولا خرجاتهم الميدانية، ولا نشاطات الأحزاب الأخرى المؤيدة للرئيس تبّون، ولا لغيف الجمعيات الإشتراكية التي تدور في محيطه، من إقناع المواطنين الجزائريين بضرورة الذهاب إلى تأدية حقهم الانتخابي، بل إن تهريج بعض أعضاء الطبقة السياسية أدّى إلى إفشال ترويج الانتخابات، بل أحياناً كان سبباً في عزوف بعضهم عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع، وكما قال أحد المتابعين، «في النهاية كان يُمكن لتبّون أن يفوز بدونهم جميعاً».

يُمكن لعملية حسابية بسيطة أن تظهر حجم التضارب في الأرقام المعلنة من سلطة تنظيم الانتخابات. بلغ عدد المسجّلين في القوائم الانتخابية 24,3 مليون ناخب، وبلغت نسبة المشاركة المعلنة 48%، وهو ما يعادل كتلة ناخبة قدرها 11,66 مليون صوت، غير أن السلطة المعنية بالانتخابات أعلنت أن مجموع الناخبين (الذين صوّتوا للمرشّحين الثلاثة) بلغ 5,63 ملايين ناخب. وهنا يلح السؤال الذي بات يطرحه الجميع، أين ذهب فارق الأصوات، البالغ ستة ملايين و300 ألف صوت؟.

لم تعلن السلطة المستقلة للانتخابات نسبة المشاركة، وهي معلومة أساسية في تقدير الأصوات، وتعمّدت اعتماد طريقة حساب غريبة سمتها «معدّل نسبة المشاركة» وبعد تمديد التصويت ساعة، أعلن رئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي نسبة مشاركة «لمعدل الولايات»، في حين أن نسبة المشاركة المتعارف عليها هي عدد من أدلوا بأصواتهم، مقسوماً على عدد الناخبين المسجلين.

تناقُض صارخ وبيّنٌ يطرح سؤال الحقيقة، ويطرح قبل ذلك سؤال العزوف الذي كان الجميع يخشونه. لم يكن غياب الناخبين الجزائريين عن أداء حقهم الانتخابي استجابة لأي مقاطعة، فالمقاطعة كما تُعرَّف عمل سياسي بالدرجة الأولى، وسُكون العمل السياسي في الجزائر منذ فترة لا يدع مجالاً لمثل هذه الدعوات، كما أن بعض من دعوا إلى المقاطعة لا يتمتّعون بكثير مصداقية لدى الشعب الجزائري، خصوصاً أن أصواتهم جاءت من خارج البلاد، وهو ما يتحسّس منه الجزائريون كثيراً ويرتابون في نياته وأهدافه.

تبقى معالجة قضية العزوف أمراً ملحّاً، وهي مهمة السلطة أولاً، من خلال توسيع العمل السياسي العام، ومنحه مزيداً من الحريات والشفافية، والاهتمام بالانخراط السياسي الفعلي المبكر لدى طبقة الشباب خصوصاً، وتنظيف المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من أدران الانتفاع المادي، وتنزيه الإدارة من التدخّل في الشأن الانتخابي والسياسي.

حصّل المرشح عن حزب جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أوشيش، الحاصل على نسبة 2,16% من إجمالي عدد الأصوات، بحسب أرقام السلطة الرسمية المسؤولية الكاملة للسلطة المشرفة على تنظيم ومراقبة الانتخابات، مطالبا بفتح تحقيق معمّق لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء ما وصفه «بالتزوير الذي شاب عملية الإعلان عن النتائج الأولية». أما الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات فهو المرشّح الإسلامي، عبد العالي حسّاني شريف رئيس حركة مجتمع السلم الإسلامية، الذي وصف ما حدث بـ «التزوير» في نسبة المشاركة، مع اعترافه بفوز الرئيس عبد المجيد تبّون بولاية ثانية. وتتمثل خسارته في النسبة التي أعلنتها لجنة الانتخابات، والتي بلغت 3,17% بعدد أصوات 178 ألفاً و797 صوتاً. وهي نسبة ضئيلة جداً، بالرغم من أن حساني قال، في مؤتمر صحافي عقده لإعلان رفضه للنتائج، إن النتائج الحقيقية أكثر من ذلك. ما يهم في هذا السياق هو النتيجة التي أعلنتها لجنة الانتخابات، والتي قاربت بين حزبي «حمس» وجبهة القوى الاشتراكية، رغم أن «حمس» موجود في كل المحافظات، وهياكله منظّمة في معظم الدوائر الانتخابية، وله كتلة انتخابية وفية وعاملة، أما انتشار «جبهة القوى الاشتراكية»، عبر المحافظات فمقتصر على عدد منها، ولم يُعرف عنه انتشار واسع في جل الدوائر الانتخابية.

تؤشّر قراءة للنتيجتين إلى عدم توفيق «حمس» في فهم المناخ السياسي في الجزائر، وهو الذي زكّى منذ التسعينيات (أيام مؤسسه محفوظ نحناح) سياسة المشاركة، والنأي عن سياسة الفراغ، بل المساهمة سنوات طويلة (أيام حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة)، برفقة حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمّع الوطني الديمقراطي، في تسيير دواليب السلطة، والتي تبنّاها يومها أمينه العام أبو جرة سلطاني، وتخلى عنها فيما بعد أمينه العام بعد الرزاق مقري، فهل ستسمح النتائج المعلنة أخيراً للحزب بمواصلة الانخراط التشاركي في العمل الانتخابي مستقبلاً، وهل يستطيع الحزب تجاوز هذه النتائج، أم أنها، وقد ضيّقت على «حمس»، ستمكنه مستقبلاً من الحفاظ على مبدأ المشاركة؟ كما ستطرح على السلطة سؤال وجاهة مشاركة الأحزاب وجدواها، وسبل العمل السياسي والحزبي الممكن في الجزائر.

كان واضحاً أن نسبة التصويت المتدنية من المبرّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثير، وأن على الجميع سلطة وطبقة سياسية القيام بعملية نقد ذاتي عميق من أجل إعطاء الانتخابات مصداقية، وتجاوز شبح العزوف، وبناء مؤسّسات قوية تستطيع مواجهة التحديات، وتحقيق التنمية.

(إعلامي جزائري في الدوحة)

> لنسبة التصويت المتدنية في انتخابات الرئاسة الجزائرية من المبرّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثير

خلال فرز النتائج وعدّ الأصوات، الجزائر العاصمة في 7 سبتمبر (فلك بنسالم/فرانس برس)

كاريكاتير عماد حجاج

نظام بغداد في ربع الساعة الأخير

عبد اللطيف السعدون

ليسوا وحدهم خصوم «العملية السياسية» الماثلة في العراق ومعارضوها من يقول بذلك، فأهل النظام أيضا يحشون انهيار ما هو قائم. وفي الأسبوع الماضي، دقّ زعيم حزب الدعوة، أكبر الأحزاب المهيمنة على السلطة، نوري المالكي، جرس الإنذار محذّرا شركاءه من «تداعيات التجاوزات الحاصلة على السلطات الثلاث، والتي ربما تكون أخطر من العمليات الإرهابية التي تستهدف النظام».

ما لفت إلى ذلك المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس هيئة النزاهة حيدر حنّون في أربيل، وفجّر فيه اتهاما مباشرا للقضاء بالتستّر على عمليات فساد مهولة، «سرقة القرن» المرتبطة بنور زهير ليست سوى عيّنة منها، وزهير نفسه «ليس سوى العربة التي حملت فيها الأموال» التي قُدّرت بمليارين ونصف المليار من الدولارات، فيما تشير أرقام جديدة إلى ثمانية مليارات. هناك أيضا اختفاء 22 مليار دولار تحت لافتة «إنشاء سكة حديد»، وأيضا الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في منطقة شط العرب من دون وجه حقّ. وقد أشار حنّون إلى ضلوع جهات وشخصيات سياسية في هذه العمليات، ودعا البرلمان إلى عقد جلسة علنية، واستضافته للكشف عن تفاصيل كل هذه الفضائح، ونشر غسيل أطرافها. لكن ما عُرف أن شخصيات نافذة تعمل على منع الاستضافة أو تأجيلها، على الأقل إلى حين إيجاد مخرج مناسب، خوفا مما قد تجرّه من مضاعفات تطاول الجميع، وما في الوسع تثبيته هنا أن رئيس هيئة النزاهة، بإقدامه على خطوته الجريئة هذه، وضع نفسه في مواجهة منظومة فساد كبرى، تضم قيادات أحزاب ورجال مليشيات مستفيدة من نهب المال العام، ولن تتوانى عن فعل ما يمكنها فعله لرد السهام الموجّهة إليها.

ثمّة واقعة أخرى لا تقلّ تراجيدية عن وقائع الفساد السالفة، اكتشاف شبكة تنصّت وابتزاز في مكتب رئيس الوزراء، يقودها رجال نافذون عاملون في مناصب مهمّة مستهدفة شخصيات سياسية وعسكرية لصالح جهةٍ لم يُكشف النقاب عنها. وثمّة مصادفات غير سارّة لأركان الحكم ما نقل لهم من الولايات المتحدة، الراعية الأساسية للعملية السياسية، عن دعوة أعضاء في الكونغرس الرئيس جو بايدن إلى معاقبة مسؤولين عراقيين، من بينهم وزير النفط، ورجال مليشيا «عصائب الحق» المشاركة في حكومة محمد شيّاع السوداني لضلوعهم في عمليات تهريب النفط الإيراني، وبيعه في السوق العالمي باعتباره عراقيا، وتحويل ثمنه إلى طهران. وأيضا ما تناقلته تقارير الولايات المتحدة عن تحذيرها حكومة بغداد من تداعيات سيطرة زعيم مليشياوي تابع للحشد الشعبي، هو ريان الكلداني، على منطقة سهل نينوى، واستيلائه مع مجموعته على أراضٍ وممتلكات لمُلاك العوائل المسيحية النازحة واستباحتها، وهذا يعكس المدى الذي بلغه توغّل المليشيات والفصائل المسلحة في قلب المجتمعات العراقية المحلية، وسيطرتها عليها، وتلاعبها بمصائر الممتلكات، والبشر أيضا، وعجز الحكومات المتعاقبة عن حصر السلاح بيد الدولة، وهو البند الذي ظهر في كل أجندات تلك الحكومات. ولم تظهر خطوة عملية واحدة باتجاهه، بل زاد الأمر خطورة أن تلك المليشيات والفصائل، رغم ارتباطها الشكلي بالقيادة العامة للقوات المسلحة، واستئثارها بالمال العراقي، تأتمر بأوامر إيران وتنفّذ مخططاتها.

فجّرت هذه الكومة من الوقائع الدراماتيكية الصراعات داخل «الإطار التنسيقي»، وأثارت اللغط بشأن مسؤولية قيادته فيها، وهي التي دفعت المالكي إلى إلقاء خطابه التلفزيوني الذي حذّر فيه من مخاطر ما يجري على «العملية السياسية»، كما دفعت السوداني، هو الآخر، إلى إلقاء خطاب تلفزيوني اتهم فيه أطرافا سياسية لم يسمّها بالسعي إلى تشويه عمل حكومته في مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين.

يظلّ هنا ما يعزّي هؤلاء، وما قد يقودهم إلى مزيد من التمترس، هو أن البديل الوطني لم يستكمل أدواته بعد، ولا يزال عاجزاً عن استبدال الحركة الشعبية المنظمّة القادرة على تعبئة الناس المغلوب على أمرهم، ووضعهم في دائرة الفعل، ولا يزال الحراك الشعبي يعاني من أوجه قصور عديدة، وهذا كله يطيل زمن «ربع الساعة الأخير»، ويمدّ في عمر النظام.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

هل يمكن إزاحة السلطويات عبر صناديق الاقتراع؟

معتز الفجيري

في وقت يتأهب الرأي العام العالمي، ومن بينهم المتابعون العرب، لمتابعة انتخابات تشريعية أو رئاسية في البلدان الغربية أو في بعض بلدان الجنوب أي أميركا اللاتينية أو آسيا، يكاد الرأي العام العربي ينسى مواعيد الاستحقاقات الانتخابية النيابية أو الرئاسية العربية، أو يرصدها بعضهم على وسائل التواصل الاجتماعي على سبيل السخرية من مجرياتها العبثية، كما هو الحال تجاه الانتخابات الرئاسية التي عقدت أخيراً في الجزائر أو المرتقبة في تونس، وقد افتقدتا أدنى الظروف السياسية والقانونية الملائمة لعقد انتخابات ذات حيثية بشكل يفاق الحدود المعقولة لما اعتدنا عليه في السابق من عقد انتخابات عربية روتينيةً لا تأتي بجديد. تعدّ الانتخابات في الديمقراطيات السويلة المركزية لاختيار من يتولّى إدارة البلاد، وهي الفرصة التي تخضع فيها الأحزاب والسياسيون للمحاسبة الشعبية، وهي أيضاً وسيلة لفرز القيادات السياسية الجديدة على المستويات المحلية والوطنية واكتشافها. وأمّا السلطويات، فتمثل الانتخابات عندها فرصة لتجديد شكلها الخارجي وشرعيتها أمام العالم. وعادة ما تكون الانتخابات الرئاسية ورطةً تضطر هذه الأنظمة إلى إجرائها في ظل حسابات وتجهيزات معقّدة، بحيث تكون مخرجاتها تحت السيطرة، بينما توفر الانتخابات التشريعية لهذه الأنظمة فرصةً لتوزيع المصالح والرشاوى السياسية على التابعين والداعمين لنظام الحكم، وضمان تجديد ولائهم أيضاً لمنظومة الحكم. في هذا السياق، اتجه نظام عبد الفتاح السيسي إلى تأسيس غرفة برلمانية أخرى، تعرف بمجلس الشيوخ، أعطته، إلى جانب مجلس النواب، مساحة واسعة لتدجين الأحزاب السياسية، وتصنيع سياسيين جدد داعمين لمصالح النظام.

قد تكون الانتخابات أداة للتغيير السياسي في سياقات سلطوية، في ظل شروط وظروف سياسية خاصة، قد عرفت دولٌ أخرى لحظات فارقة، مثلت فيها المنافسة في الانتخابات الفرصة الحاسمة للانتقال الديمقراطي، وإنهاء حكم سلطوي كما جرى في الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية في تشيلي، والتي أنهت نظام حكم الجنرال أوغستو بينوشيه عام 1990، وتجربة الانتخابات الرئاسية في المكسيك عام 2000، والانتخابات البرلمانية والرئاسية في جورجيا في 2003-2004... نموذج آخر حديث مثير للانتباه لفرص نجاح الانتخابات في فرض معادلة التغيير في ظل نظام سلطوي جرى في غامبيا في غرب أفريقيا عام 2016، والتي مثلت نقطة تحوّل لهذه الدولة، حيث أنهت أكثر من عقدين من حكم الرئيس يحيى جامع. فاز في تلك الانتخابات مرشح المعارضة آداما بارو، رغم المخاوف الواسعة من التربيح والتلاعب الانتخابي. وفي ظل رفض جامع الاعتراف بهزيمته، مارست المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ضغوطاً مكثفة لضمان احترام فوز بارو. وفي النهاية، اضطر جامع إلى مغادرة البلاد. تغيب هذه الظروف عن النظم السياسية العربية الراهنة، والتي من الصعب الرهان فيها على الانتخابات، لاعتبارها وسيلة للتغيير والخلاص، بسبر مستوى القمع وتدهور حكم القانون في الجمهوريات العربية التي انتكست فيها ثورات الربيع العربي في مستويات غير مسبوقة تقضي على فرص بزوغ أي مرشّح أو ائتلاف قادر على تحقيق رقم في السباق الانتخابي، وتحدّي الوضع القائم. يختلف هذا الوضع جذرياً عن السنوات السابقة على اندلاع الثورات العربية، والتي اتسمت فيها بعض أنظمة الحكم بالتسامح النسبي مع المعارضة والمجتمع المدني. وقد رأينا كيف استطاعت السلطات المصرية إبعاد السياسي أحمد طنطاوي، وهو من المرشّحين الجادّين، من سباق الانتخابات الرئاسية في 2023، ثم سجنه في قضية ملفقة، لضمان إبعاده مستقبلاً عن الانتخابات. وفي دول عربية أخرى، مثل لبنان والعراق، يظل المشهد الطائفي المركّب الذي يؤسّس للنظام السياسي فضلاً عن التدخّلات الإقليمية عائقاً أمام أن تتمكّن التيارات التقدّمية الوطنية من أن تكون الانتخابات قاطرتها لكسر هيمنة التيارات السياسية التقليدية عن الحكم، أو في ظل ملكيات تجري الانتخابات العامة فيها على مجالس نيابية تفتقد للسلطات والتوازن في الصلاحيات مع السلطة التنفيذية، وفي ظل قوانين انتخابية مصوغة بدقّة من نخبة الحكم لوضع المعارضة في الحدود المسموح بها فقط داخل المؤسّسات النيابية.

> لن يكون الصندوق الانتخابي وسيلة تغير في المشهد السياسي العربي من دون أن يسبقه نضال متراكم

لن يكون الصندوق الانتخابي وسيلة للتغير في المشهد السياسي العربي من دون أن يسبقه نضال متراكم، وانتصارات صغيرة تستطيع المعارضة وقوى المقاومة في المجتمع المدني إنجازها، وفرضها على السلطة الحاكمة عبر تحالفاتها الواقعية وتجاوز انقساماتها بشكل مسؤول، وتعبيرها عن نفسها وطرح نفسها بديلاً على المستوى الدولي. وقد يكون في الإعلان أخيراً في تونس عن تشكيل الشبكة التونسية للدفاع عن الحقوق والحريات، جبهة واسعة تضم أحزاباً سياسية وجمعيات مدنية وحقوقية ونسائية رائدة، بداية لتشكيل ضغط داخلي وخارجي يمكن البناء عليه مستقبلاً لإحياء الديمقراطية في تونس.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

فضيلة رياض سلامة المنسيّة

ارنست خوري

يُحسَب لحاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة أنه وحّد اللبنانيين في خريف 2019، عن غير قصد. وحّدهم ضد سياساته التي طبقها 30 عاماً في حاكمية البنك المركزي، وضد عجرفته التي اختزلتها عبارته الشهيرة «الليرة بخير» بينما هم يرون جنى أعمارهم يتبخّر على شكل ودائع منهوبة وانهيار لقيمة العملة الوطنية. وحّدهم بتواطؤه مع السياسيين وتبادل الخدمات وصفقات الفساد معهم. وحّدهم ضد هندسته المالية التي أنتجت، من بين عوامل عديدة، الخراب الهائل الذي سمّاه البنك الدولي في تقريره خريف 2021 أكبر انهيار مالي في العالم «منذ خمسينيات القرن التاسع عشر»، من دون أن ينسى إيراد العبارة الأهم، أنه انهيار «تعمّدته النخبة» الحاكمة في هذا البلد. ... رياض سلامة وحّد اللبنانيين برهة ضد خيارات نقدية اتخذها وكأنّ البلد ملكية عائلية، فترى حسابه المصرفي الخاص وحساب البنك المركزي وكأنهما شيء واحد مثلما تُظهره القضية المعروفة بـ«حساب الاستشارات» أو تهريب سلامة أموالاً بقيمة 42 مليون دولار من المصرف المركزي إلى حسابه الشخصي من خلال محامين متخصّصين في الاستشارات المالية. وحّدهم بملف «أوبتيموم» حين باع مصرف لبنان الشركة التي تحمل هذا الاسم بين 2015 و2018 سندات دين عام ثم قام المصرف بشرائها بأسعار مرتفعة، وهو ما نتجت عنه أرباح بقيمة ثمانية مليارات دولار. وكما تفيدنا أبجدية علم الاقتصاد، ثمانية مليارات ربح هنا تعني ثمانية مليارات خسارة هناك. «هناك» الخاسرة معروفة، هي أموال المودعين والخزينة العامة، أما الـ«هنا» الرابحة فهي، كما تقول تحقيقات القضاء اللبناني والأوروبي التي تلاحق سلامة، «لم تتّضح هويتها بعد». لكن أي قارئ عناوين أخبار في أي صحيفة خلال عقود حاكمية رياض سلامة (1993 ـ 2023)، يدرك حجم تبادل الفساد بين الرجل والسياسيين، كبارهم وصغارهم، وهم بالمئات، ناهيك عن إعلاميين فاسدين ومشاهير وشخصيات عامة ورجال دين وأعمال ومال. قيل عن حق إن الطائفيّ داخل شخصية اللبناني خبأ، في «انتفاضة تشرين» (أكتوبر 2019)، واستفاق الطبقي. المواطن. العبارة الشعبوية «كلهم يعني كلهم» كانت تعبيراً بريئاً وصادقاً بالنسبة لمعظم من هتفوا بها عن تطهُّر اللبناني من الطائفية، وإنْ جزئياً ومؤقتاً. فكانت الصرخة تلك تعني، قبل أي شيء آخر، أن الماروني والسني والشيعي والدرزي، يتبرّأ كل منهم، جهاراً نهاراً، من زعماء الموارنة والسنة والشيعة والدروز. حصل ذلك وغيره «بفضل» رياض سلامة. لكن تلك المرحلة انتهت بفشل انتفاضة تشرين، لا بل بقتلها من مليشيات السلطة، فخبأ المواطن . الطبقي داخل اللبناني واستفاق الطائفي وبدا أكثر توحشاً من ذي قبل. وفي انتف

تعز و تجاذبات مراكز النفوذ في اليمن

بشرى المقطري

تتضافر امتيازات المدن اليمنية، من مدن الموارد الاستراتيجية إلى مدن الثقل السياسي، في تحديد مناطق نفوذ المتدخلين الإقليميين، بحيث ترتّب عليه تسييج مدن مغلقة لنفوذ أحادي، وأخرى متنازع عليها. وإذا كانت القوة العسكرية قد فرضت سلطة وكلائهم في بعض المدن، فإن توظيف أشكال التدخّلات الاقتصادية، وقبلها التنموية، تحوّل، في الوقت الحالي، إلى جزء من سلاح إدارة النفوذ، بما يتعدّى تسييس مشاريع إعادة إعمار اليمن وتنفيذ مشاريع خدمية إلى تثبيت مركز حلفائها المحليين، أو على الأقل كسر احتكار منافسيهم في السلطة، إلى جانب استغلال اختلالات السلطة المحلية، وتثبيت حضور الدولة في غاياتٍ سياسية، وهو ما يتجلّى في مدينة تعز التي باتت أخيراً وجهة لإدارة تنافسات بين مراكز النفوذ القديمة والجديدة وبالطبع حلفائهم الإقليميين.

خلافاً لمدن الموارد، وأيضاً لمدن الثقل السياسي التي شكّلت بؤرة للتنافس السعودي - الإماراتي في اليمن، فإن افتقار مدينة تعز الموارد، إلى جانب أبعاد دورها الوظيفي في سنوات الحرب، وأيضاً أيديولوجية القوى السياسية المهيمنة على السلطة، جعلتها عملياً خارج اهتمام المتدخّلين الإقليميين، ومن ثم لا تشكّل أهمية تُذكر لتثبيت نفوذها، إذ إنّ اقتصار دورها الوظيفي على كونها ساحةَ استنزاف للمتصارعين، سواء أطراف الحرب الرئيسية أو الحلفاء المتنافسون من القوى المنضوية في منظومة السلطة الشرعية سابقاً، ترتّب عليه فرض واقع عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي أيضاً هيمن على المدينة وعلى مساراتها ومستقبلها، فمن انقسامها جغرافياً بين المناطق التي تخضع لسلطة جماعة الحوثي، والمناطق التي تخضع للسلطة الشرعية، والذي انعكس على مؤسّسات الدولة، وعلى مظاهر الحياة اليومية للمواطنين، إلى هيمنة حزب التجمّع اليمني للإصلاح على السلطة المحلية في المناطق الخاضعة للسلطة الشرعية، مع حضور شكليّ للأحزاب القومية واليسارية، وهو ما ضاعف حدّة الاستقطابات السياسية بين المتنافسين.

ومع تشكيل سلطة المجلس الرئاسي، تغيّرت المعادلة السياسية في مدينة تعز التي كانت محسومة لصالح حزب الإصلاح، وذلك جرّاء تنامي نفوذ حلفاء الإمارات من خلال تكريس سلطة حزب المؤتمر الشعبي العام في منطقة الساحل الغربي، ممثلة بقوات العميد طارق صالح، بحيث أدّى ذلك إلى مأسسة نموذجين للسلطة في المناطق المحرّرة في مدينة تعز، سلطة حلفاء الإمارات مقابل سلطة حزب الإصلاح، إلى جانب تحوّل الدعم الإماراتي إلى سلاح في معركة تثبيت مركز نفوذ حليفها المحلي، والذي يعني تثبيت نفوذها دولة متدخّلة في المقام الأول، بحيث تركز الدعم الإماراتي في منطقة الساحل الغربي، من تنفيذ مشاريع خدمية، وإعادة تأهيل مطار المخا، بحيث عزّزت من ثقل «المؤتمر» سياسيّاً وشعبياً، إلى جانب تحويل الساحل الغربي إلى منطقة جاذبة تتركّز فيها المشاريع، بما في ذلك مقرّات المنظّمات الدولية والإغاثية العاملة في تعز، فيما تحوّلت المناطق الخاضعة لسلطة «الإصلاح» إلى منطقة غير آمنة وطاردة أيضاً. في المقابل، سعت السعودية إلى مضاعفة نفوذها في تعز من خلال مشاريع إعادة الإعمار، بهدف تحقيق نوع من التوازن مع النفوذ الإماراتي المهيمن في منطقة الساحل الغربي، إضافة إلى محاولة كسر هيمنة «الإصلاح» في مناطق الشرعية، وذلك من خلال تثبيت سلطة رئيس المجلس الرئاسي، رشاد العليمي، رئيساً للدولة اليمنية.

> تمثل إخفاقات السلطة المحلية في تعز ملمحاً واضحاً في أزمتها سلطة تنفيذية، من فسادها، إلى فشلها في تثبيت حضور مؤسّسات الدولة

شكّلت مضامين زيارة العليمي أخيراً مدينة تعز والتوجيهات الرئاسية الصادرة للسلطة المحلية تتويجاً لسياسته، القائمة على بعدين؛ تعميق النفوذ السعودي في المدن المحرّرة، والبعد الآخر تبنّي سياسة متوازنة، وأيضاً احتوائية، في إدارة علاقته مع القوى المحلية المتنافسة، بما يؤدّي إلى تقليم انفراد طرف سياسي في السلطة على حساب القوى الأخرى. وفي هذه الحالة، حزب التجمّع اليمني للإصلاح في تعز. وإذا كان العليمي قد ظلّ رجل الرياض بامتياز، فإن سياسته في إدارة سلطة المجلس الرئاسي، وطبيعة أجندته التي تنعكس برامجياً في جولته في المدن المحرّرة، تحوي جوهر تعزيز النفوذ السعودي بوسائل عديدة، بدءاً بمدينة حضرموت، حيث استطاع، من خلال سلطته رئيساً للمجلس الرئاسي، مضاعفة النفوذ السعودي، سياسياً، بتحقيق اختراق في هيمنة القوى الجنوبية الموالية للإمارات على السلطة المحلية، وعسكرياً بتمكين قوات درع الوطن، الممولة سعودياً، والتي تخضع لسلطته بإدارة منفذ الوديعة في مدينة حضرموت، أهم منفذ برّي يربط بين اليمن والسعودية، إلى جانب تنفيذ مشاريع ممولة من السعودية. وإذا كانت تنمية النفوذ السعودي في المدن التي لا تشكّل بيئة مواتية لتوليد ولاءات إقليمية ثابتة، كمدينة تعز، تعيق استراتيجية رئيس المجلس الرئاسي، فإن إعلانه، في أثناء زيارته تعز، تنفيذ مشاريع مستقبلية بتمويل سعودي، في وسط المدينة، ومن ثم خارج منطقة الساحل الغربي التي تدعمها الإمارات، يعني محاولة لتثبيت نفوذ السعودية، من خلال استثمار الحاجة الشعبية لمشاريع خدمية. ومع صعوبة تأسيس كيانات عسكرية جديدة في مدينة تعز، بسبب تعدّد الألوية العسكرية وهيمنة قوى سياسية عليها، بحيث قد ينقل الصراع إلى مستوى آخر، فإن توسيع النطاقات الجغرافية التي تسيطر عليها قوات درع الوطن، وذلك بإنشاء معسكرات جديدة في مدينة لحج، المحاذية لتعز، يعني شكلاً من الحضور السعودي، وأيضاً نزع، أو على الأقل إعاقة، انفراد القوات العسكرية الموالية لـ«الإصلاح» من إجراءات تأمين الجبهة العسكرية الجنوبية لمدينة تعز. وسياسياً، يهدف العليمي إلى إيجاد اصطفاف سياسي يحقّق توازناً مع حزب الإصلاح المهيمن سياسياً، من خلال تثبيت مركز حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي إليه رئيس المجلس الرئاسي، وأيضاً استقطاب القطاعات الشبابية القومية واليسارية لمشروعه السياسي، وأيضاً استثمار انتمائه إلى مدينة تعز لمضاعفة شعبيّته، ومع أن الرجل هو مهندس تقييد سلطة حزب الإصلاح في المدن الجنوبية، من شبوة إلى حضرموت، فإن تطبيق هذه السياسة في تعز يصطدم بعوائق عديدة، ولذلك لجأ إلى وسائل أخرى لتحقيق استراتيجيته على المدى البعيد.

تمثل إخفاقات السلطة المحلية في تعز ملمحاً واضحاً في أزمتها سلطة تنفيذية، من فسادها، إلى فشلها في تثبيت حضور مؤسّسات الدولة، إلى جانب تعطيل الخدمات العامة، وغياب الأمن، وهو ما شكّل محور توجيهات الرئيس العليمي في زيارته تعز، من مطالبة السلطة المحلية بتثبيت مظاهر الدولة، إلى إمهالها ستة أشهر لتحقيق ذلك، بيد أن التوجيهات الرئاسية، مع صدقيّتها، غُلّفت ببعد سياسي، سواء في مضامينها أو في التأويلات المصاحبة للتوجيهات. ومع عيوب التجربة الإدارية لحزب الإصلاح في إدارة السلطة المحلية التي يهيمن عليها، فإن اختلالاتها تكمن في استراتيجية المحاصصة السياسية التي انعكست على بنية السلطة، ترتّب عليه تماهي القوى السياسية المختلفة والمنضوية في السلطة مع حالة الفساد الإداري والمالي، إلا أن هيمنة حزب الإصلاح منحت الفساد بعداً سياسياً، أكثر من كونه أدائياً ووظيفياً، مقابل اكتفاء القوى الأخرى بالمشاركة بالسلطة من دون تحمّل مسؤولية الفشل، عدا استثمارها الغضب الشعبي من قصور أداء السلطة المحلية في استعداء «الإصلاح».

وإذا كانت استعادة حضور الدولة اليمنية تمثل مطلباً وطنياً، فإن تحقيق ذاك يقتضي أكثر من خطاب رئاسي عابر وموجه، بل خطّة متكاملة تعمل على إصلاح مؤسّسات الدولة، لا في مدينة تعز فقط، بل في جميع المدن اليمنية، بدءاً بتحييد المؤسّسات من صراعات الهيمنة والنفوذ بين القوى السياسية المتنافسة وحلفائه الإقليميين، إلى تبنّي استراتيجية عليا، بدءاً بمنظومة المجلس الرئاسي والحكومة، والسلطات المحلية، تُرسي مبدأ الشفافية والحوكمة، وقبلها محاربة الفساد وبنيته، من ترشيد الإنفاق العام إلى تحويل المتورطين في جرائم فساد وناهبي المال العام إلى المحاكم المحلية، إضافة إلى بلورة استراتيجية واضحة تعمل على تفعيل قطاعات المؤسسات الخدمية، إلى جانب تثبيت الأمن واحترام سيادة القانون وقيم المواطنية المتساوية. في المقابل، تكشف التوجيهات الرئاسية بإخلاء المرافق الحكومية والمنشآت المدنية من المظاهر المسلحة في مدينة تعز طغيان القوات العسكرية والأمنية على السلطة المدنية، وتجييرها لصالح قياداتها، ويتمظهر ذلك باحتلال مؤسّسات الدولة، والمنشآت المدنية، كالمدارس الحكومية والأندية الرياضية، وتحويلها إلى مقرّات عسكرية، وكذلك مصادرة منازل المواطنين في مناطق التماس ونهبها من قبل قيادات عسكرية وأمراء الحرب، وهو ما يتماهى مع تجارب مماثلة في مدينة عدن وفي المناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، بيد أن تطبيع الوضع المدني وإزالة المظاهر المسلّحة وتمكين المواطنين من العودة إلى منازلهم، تستلزم خطّة شاملة وترتيباتٍ تُفضي إلى تحقيق ذلك، من رصد عملياتي لحالات عسكرة المنشآت والمدارس، ونهب منازل المواطنين وأراضيهم، واتخاذ إجراءات حازمة في حقّ المتنفذين. عدا ذلك، لا تعدو الأوامر الرئاسية، وإن ضمنت بمطالب اللجنة الأمنية العليا، كونها تعريضاً سياسياً بحزب الإصلاح الذي يحتل مؤسّسات للدولة ومدارس في مدينة تعز، التي أصبحت مقرّات للقوات العسكرية التابعة له منذ سنوات، ومن ثم فإن التوجيهات الرئاسية، وإن جاءت تحت غطاء تعزيز حضور الدولة في مدينةٍ متنازع عليها، فإن أبعادها تهدف إلى محاولة تغيير المعادلة المحلية المستتبّة لحزب الإصلاح، أو على الأقل إرباكها، والذي يصبّ بالطبع في صالح السعودية، وأيضاً الإمارات وحلفائها، وإن كان من الصعب تحقيق ذلك.

(كاتبة يمنية)

عندما يغيّر الرئيس التونسي المشهد قبيل الانتخابات

جمال طاهر

أجرى الرئيس التونسي المنتهية ولايته قريباً، قيس سعيّد، تغييراً حكومياً شاملاً بدأه بتغيير رئيس الحكومة، ثم أعقبه بتغيير الوزراء، محتفظاً فقط بوزراء الداخلية والعدل والمالية. ثم أعلنت رئاسة الجمهورية في ساعة متأخرة من ليلة الأحد 08 سبتمبر/ أيلول الجاري قرار الرئيس إدخال تغيير كلي تقريباً في سلك الولاة (المحافظين).

لم يُفاجأ التونسيون من هذه التغييرات، لأنهم تعوّدوا من سعيّد تغيير المسؤولين، بمن فيهم الذين اختارهم وعيّنهم، من دون أن يعرفوا لماذا عزل السابقين، وعلى أي أساس اختار الجدد... وتأتي الجدّة في العزل والتعيين هذه المرّة في توقيت التغييرات، وحجمها، ونوعها، وأخيراً سياقها.

من حيث التوقيت، جاءت هذه التغييرات وقد دخلت تونس زمن الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها يوم 6 الشهر المقبل (أكتوبر/ تشرين الأول)، في مخالفةٍ لما جرت به العادة. في وقت كان الشارع السياسي التونسي ينتظر من قيس سعيّد، المرشّح للانتخابات، أن يدير ما تبقى من ولايته مقتصداً في ممارسة الصلاحيات، واتخاذ القرارات ومنها التعيينات، وأن يتّخذ إجراءات تجعل مؤسّسة رئاسة الجمهورية أقرب إلى مؤسّسة تصريف أعمال، يأخذ فيها الرئيس المباشر مسافة من ممارسة مهامه العادية تجعله أقرب إلى كونه مرشّحاً مثل بقية المرشّحين، يخوض حملته الانتخابية وفق إمكاناته الذاتية، بعيداً عن استغلال إمكانات الدولة المادّية واللوجستية وتوظيفها.

ربّما انتظر الرأي العام من قيس سعيّد أن يتخذ مثل هذه الإجراءات، لأنها تنسجم مع سرديّته التي خاض بها حملته الانتخابية السابقة (2019)، وعمودها نظافة اليد والزهد في استعمال المال العام، والتعويل فقط على إمكاناته الذاتية وتبرّعات أنصاره. أسقط سعيّد هذه السردية منذ اللحظة التي اختار فيها أن يعلن ترشّحه لولاية ثانية يوم 19 يوليو/ تموز الماضي من برج الخضراء في أقاصي الجنوب التونسي التي انتقل إليها على نفقة رئاسة الجمهورية، كما بُثّتْ كلمته على صفحة رئاسة الجمهورية. ورغم موجة الانتقاد العالية والواسعة التي قوبلت بها هذه الخطوة «المفاجأة» من قيس سعيّد، لم يصدُر أي توضيح أو تفسير منه ولا من مصالح رئاسة الجمهورية، كما أن هيئة الانتخابات المعيّنة منه لم تبد أي موقف، رغم أن ما قام به سعيد مخالفة انتخابية صريحة وفجّة بحسب القانون الانتخابي، وبحسب التراتيب الانتخابية التي ضبطتها الهيئة نفسها.

> الجميع، ما عدا قيس سعيّد، في الموالاة والمعارضة، مدركون أن كلفة بقاء الرجل في الحكم لولاية ثانية، بالمقاربة نفسها وبالأداء نفسه، ستكون عالية جداً على تونس

كان واضحاً أن إقدام قيس سعيد على ما يُخالف القانون الانتخابي، وعدم ردّه على الانتقادات، رسالة واضحة منه، أكّد فيها ما كان قاله سابقاً إنه «كائنٌ فوق القانون»، وإنه يجيز لنفسه ما يمنعه القانون عن غيره، لأنها ببساطة «كائنٌ من عالم آخر» لا يشبه عالم البشر، ولا يسأل عما يفعَل، وهي المعاني التي أكّدتها لاحقاً الإجراءات التي اتّخذها المتعلقة بتغيير رئيس الحكومة أولاً، ثم تغيير أعضاء الحكومة، وأخيرًا تغيير المحافظين والبلاد على مسافة شهر من انتخابات 6 أكتوبر. بهذا المعنى، يبدو توقيت التغييرات عادياً من منظور قيس سعيّد، رغم مخالفته الأعراف والمزاج العام، فالزمن ليس ما تحدّده السياقات والأعراف، وإنما الزمن عند قيس سعيّد هو ما يحدّده هو فقط.

ويعكس قرار قيس سعيّد القيام بهذه التغييرات النوعية والشاملة للفضاء الحكومي، مركزياً وجهوياً، رؤيته لنفسه وللانتخابات من أصلها. أما عن نفسه، فهو «مبعوث العناية الإلهية» القادم من عالم آخر، الغريب في قومه كصالح في ثمود الذي «لو كان سيختار لما اختار أن يكون رئيساً ولا مرشّحاً رئاسياً، وحين يدعوك الواجب الوطني فلا مجال للتردّد ولا مجال إلا لأن تقول إنني استجبت ولبّيت». في مقابل هذه النظرة «القدسية» إلى الذات، وبهذا اليقين وهذه القطعية، ينظر سعيّد إلى منافسيه أنهم خونة وفاسدون ومتآمرون ووكلاء لجهات خارجية لا تريد خيراً بتونس وبالتونسيين، يريدون إفساد ما يقوم به وتعطيل حركة التحرّر الوطني التي يقودها باسم الشعب.

بناء على هذه الرؤية إلى ذاته وغيره، لا يرى قيس سعيّد الانتخابات استحقاقاً يقدّم فيه المترشّحون عروضهم السياسية، ويتنافسون في إقناع الناخبين بشخصهم ومشروعهم، وربما فريقهم أيضاً، ويقبلون في الأخير بنتيجة الصندوق، باعتبارها عاكسة لإرادة الناخبين الحرّة، وآلية للتداول السلمي على السلطة. لا يؤمن قيس سعيّد بالانتخابات، ولا يهتم كثيراً بنتيجتها، وإذا ما أُجبر على إجرائها فلن يقبل أن تُجرى على مقتضى المعايير المتعارف عليها الضامنة نزاهتها وشفافيتها، وإنما على مقتضى هندسةٍ هو وحده من يحدّد معالمها، رغم أنه أحد المترشّحين، ويفرض على هيئة الانتخابات والإدارة (وزارات العدل والداخلية وتكنولوجيا الاتصال) تنزيلها وفرضها، مهما كانت الاعتراضات عليها حتى ولو جاءت من مؤسّسات رسمية مثل المحكمة الإدارية. تقتضي عقيدة قيس سعيّد السياسية رفض المنافسة، لأنه لا شبيه له حتى ينافسه أحد، كما لا تهمّه نتيجة الصندوق، لأنه فوق الاختبار، ولأنه قدر السماء المصطفى لإنقاذ تونس والبشرية من جحيم الفساد والظلم من خلال مشروعه السياسي ومحوره البناء القاعدي.

مؤدّى هذه القراءة للتغييرات التي أقدم عليها قيس سعيّد في عمق الزمن الانتخابي أنها جاءت خارج سياق الانتخابات الرئاسية الذي كان «يفرض» تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات، وتنزيلها في إطار برنامج الرئيس للمرحلة المقبلة، فلا الزمن الانتخابي ولا السياق الانتخابي ولا الانتخابات تعني شيئاً لدى سعيّد. من زاوية أخرى مختلفة، يرى متابعون للشأن التونسي أن هذه التغييرات، من حيث توقيتها وحجمها ونوعيتها، تأتي في صميم السياق الانتخابي، وأنها حركة قاصدة وهادفة، ولكنها من خارج إرادة قيس سعيّد، وأنها جزء من ترتيبات مرحلة ما بعد الانتخابات، وأنها من تدبير جهة «نافذة» ومتحكّمة حريصة على مواصلة المسار، بسياسة وفريق جديدين.

الجديد في التعيينات أخيراً أنها جاءت واسعة، شملت الفضاء الحكومي بمستوييه، المركزي (الوزراء) والجهوي (محافظي الولايات). ربما تكون دلالة ذلك بحسب زاوية النظر هذه، البحث عن فريق كامل لقيادة الحكم يتّصف بالانسجام من حيث تكوينه الإداري وبالخبرة والكفاءة من حيث سابقة تعامله مع ملفات الدولة والحكم. المعيّنون الجدد، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه، جاؤوا من الإدارة، ومن خارج السياسة والأحزاب، على خلاف الذين سبق أن عيّنهم قيس سعيّد، خاصة منذ 25 يوليو/ تموز 2021 بطريقة غلب عليها العشوائية والمزاجية، جاء جميعهم تقريباً من خارج السياسة، إلا الولاء له ولمشروعه، ومن خارج الإدارة، فكانت النتيجة فشلاً ذريعاً في إدارة الحكم وفوضى غير مسبوقة في الإدارة، وتعطّلاً يكاد يكون كلياً للمرفق العمومي.

يبدو، بحسب هذا التقدير، أن الحصيلة الصفرية من الإنجازات والفوضى العارمة في الإدارة وتعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية عوامل ساهمت من تعاظم المخاطر على ديمومة المسار، خاصة في سياق الانتخابات الرئاسية، ما دفع جهة معيّنة نافذة إلى أخذ زمام المبادرة من قيس سعيّد، ربما في إطار مبادلةٍ تقضي بإعادة انتخاب قيس سعيّد لولاية ثانية، شرط تأخر قيس سعيّد عن ممارسة الحكم والصلاحيات، وفسح المجال لهذه الجهة لهندسة المرحلة المقبلة، وتدبير ما يتعلق بها من سياسات وتعيينات.

يدرك الجميع أن قيس سعيّد أوصل تونس إلى مشارف الانهيار الاقتصادي والاحتراب الأهلي، وهو وضع لا يحتمله شركاء سعيّد من قوة صلبة وغيرها، ومن داعميه في الداخل والخارج. تأتي هذه المبادلة لإنقاذ قيس سعيّد من نفسه، ومن الهزيمة في الانتخابات، ولإنقاذ المسار من الانهيار والشركاء من المحاسبة، ولإغلاق الطريق نهائياً أمام التغيير والتداول عبر الانتخابات، لما يمثّله ذلك من نفس جديد للربيع العربي، وإعادة الاعتبار للحرية والديمقراطية، وهو ما لا يرضاه النظام العربي والأطراف الدولية. إذا كانت التعيينات أخيراً معبّرة، من وجهة النظر الأولى، وصادرة عن قيس سعيّد ومعبّرة عن أجندته، فإنها، بحسب وجهة النظر الثانية، خارجة عن إرادته، ومعبّرة عن مبادلة من تدبير جهة «نافذة» ومعنية بمستقبل البلاد وحريصة على تجاوز المأزق التي أوصل إليها سعيّد البلاد والمسار. يكون تجاوز هذا المأزق بأمرين: احتواء الغضب السياسي والقلق الشعبي المتزايد من أداء قيس سعيّد عبر محاولة بناء صورة جديدة للمشهد الحكومي، يبدو فيها أكثر كفاءة وخبرة وأبعد عن الولاء لشخص الرئيس ومشروعه. واحتواء الزخم الكبير الذي رافق المسار الانتخابي منذ بدايته وفي مختلف أطواره، وهبّة المعارضات السياسية والقضائية والمواطنية ضد طريقة إدارة قيس سعيّد العملية الانتخابية المخلّة بكل الشروط التي تضمن سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها وشفافيتها. هذا الزخم وهذه الهبّة قضمتا كثيراً من حظوظ قيس سعيّد في الفوز بولاية ثانية، وإذا ما تركا بدون احتواء فسيؤدّيان، على الغالب، إلى هزيمة سعيّد، وإلى انهيار كل ما حصل منذ 25 يوليو/ تموز 2021.

أخيراً، يبدو أن الجميع، ما عدا قيس سعيّد، في الموالاة والمعارضة، مدركون أن كلفة بقاء الرجل في الحكم لولاية ثانية، بالمقاربة نفسها وبالأداء نفسه، ستكون عالية جداً على تونس، بما يعرّض مستقبلها لمخاطر حادّة وسيئة، قد تصل إلى الفوضى وتفكّك الدولة والاحتراب الأهلي. لهذه الاعتبارات، لا يبدو أن التغيير المنشود في تونس سيكون قريباً، لأن شروطه لم تنضج بعد بما فيه الكفاية، ومنها تغيّر ميزان القوة بين الحكم والمعارضة لصالح التغيير، ومنها الطلب الشعبي للتغيير الذي يبدو أنه لا يزال ينضج ببطء، نتيجة تأخّر المعارضة في تقديم عرض سياسي واقتصادي اجتماعي بديل، ينال ثقة التونسيين، ويبعث فيهم أملاً جديداً بأن مستقبلهم أفضل من واقعهم... ما يجري منذ انطلاق المسار الانتخابي مهمّ جداً، والأهم منه البناء والمراكمة عليه، وهذه طريق صعبة وطويلة، تحتاج إلى ثقافة سياسية جديدة ووضوح في الرؤية ونظافة في المنهج وجملٍ سياسية معبّرة وجامعة.

(كاتب تونسي في مونتريال)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads